الأمم المتحدة

A/C.5/59/SR.15

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr.: General
15 March 2005
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ماكيه . . . . . .(نيوزيلندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كوزنتسوف

المحتويات

البند ١١٠ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

البند ١١٤ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-57663 (A)

0557663

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١١٠ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع) (A/59/524)

١ - **السيد الأنصاري** (قطر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن البيانات والتقديرات التي قدمتها وكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية في تقريرها (A/59/524) تظهر تحسن الحالة المالية للأمم المتحدة كما تدل على ذلك المؤشرات الرئيسية الثلاثة وهي الرصيد النقدي وسداد الاشتراكات والمبالغ المستحقة للدول الأعضاء. وفي الوقت الذي زاد فيه عدد الأنشطة التي أقرتها الجمعية العامة وحجم المبالغ المقسمة إلى أنصبة، أصبحت توقعات حالة الرصيد النقدي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ أفضل مما كانت عليه في سنة ٢٠٠٣. بيد أن مجموع الاشتراكات غير المدفوعة قد ازداد، ولا يزال أثره السلبي على الأنشطة الأساسية للمنظمة مستمرا؛ وختاما، رغم أن الأمانة العامة قد رفعت توقعاتها (من ٥٧٤ مليون دولار إلى ٦٠٥ ملايين دولار)، فإن المبالغ المستحقة للدول الأعضاء ما زالت دون مستواها في سنة ٢٠٠٢.

٢ - وأشار إلى أنه رغم التحسن الطفيف في مبالغ الديون المستحقة للدول الأعضاء التي تقدم قوات ومعدات، إلا أنها لا تزال مرتفعة، لا سيما فيما يتعلق بسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، ومن الواجب القيام على وجه الأولوية بسداد المبالغ المستحقة لبلدان نامية وبعضها منذ سنوات عديدة.

٣ - ومما يؤسف له أن المحكمتين الجنائيتين الدوليتين لا تزالان تشكوان عجزا في التدفق النقدي يتزايد سنة بعد أخرى ويصل الآن ٨٠ مليون دولار. وإلى غاية ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ لم تدفع الدول الأعضاء كامل أنصبتها المقررة في ميزانية المحكمتين، مما يعني أنه قد يكون من اللازم اللجوء إلى الاقتراض الداخلي لتوفير ميزانية المحكمتين. ومن المهم أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية حتى تتيح للمحكمتين موارد كافية ويمكن التنبؤ بها ليتسنى لهما إنجاز المهام الموكلة إليهما في الآجال التي حددها مجلس الأمن.

٤ - وأضاف أن ما يثير القلق أيضا أن الكثير من عمليات حفظ السلام الجارية لجأت إلى الاقتراض الداخلي من العمليات المنتهية ولاياتها وأن بلدانا مساهمة بقوات لم تسدد لها التكاليف لسنوات طويلة. فليس من السليم التمادي في ممارسة الاقتراض الداخلي حيث إنها تضر بالقدرات المالية لهذه البلدان. وينبغي الترحيب في هذا الخصوص بالمبالغ الهامة التي أعلن عن دفعها خلال سنة ٢٠٠٤، ولكن من الضروري حث الأمانة العامة على الإسراع بتلبية طلبات السداد المقدمة بشأن القوات والمعدات لها.

٥ - وتؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين واجب الدول الأعضاء في المساهمة في نفقات المنظمة وفقا لميثاق الأمم المتحدة. والمجموعة تقر بضرورة إبداء التفهم حيال موقف الدول العاجزة مؤقتا عن الوفاء بالتزاماتها المالية، إلا أنها تهيب بجميع الدول الأعضاء أن تدفع اشتراكاتها كاملة وفي الوقت المحدد ودون شرط أو قيد.

٦ - واختتم كلمته قائلا إن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية مزدوجة في كفالة الأمن والسلام والمساهمة في التنمية. وقد أدى الاهتمام المتزايد بالسلام والأمن إلى زيادة في ميزانية حفظ السلام. ولأن الأنشطة الإنمائية التي أقرتها الجمعية العامة لا تقل أهمية عن ذلك، فإن من الواجب أن تستفيد من تمويل معادل على الأقل.

٧ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): قالت إن مجموعة الدول الأفريقية التي تتكلم باسمها تؤيد البيان الذي قدمته قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بما في ذلك مناشدة الدول الأعضاء دفع اشتراكاتها كاملة وفي الوقت المحدد

ودونما شرط. وفيما يتعلق بالدول الأعضاء العاجزة عن الوفاء بالتزاماتها نتيجة مصاعب اقتصادية حقيقية، يلزم من باب التضامن عدم التهديد دون موجب بفرض جزاءات.

٨ - وأضافت أن المنظمة تعمل بشكل رائع على خدمة الدول الأعضاء وشعوبها رغم ما تقاسيه من مصاعب مالية خطيرة نتيجة التأخر في دفع الاشتراكات وركود الميزانيات. وينبغي، في هذا الخصوص، الترحيب بالتقدم المحرز خلال سنة ٢٠٠٤ في جعل القاعدة المالية للمنظمة أقوى وأوثق من ذي قبل. ومع هذا، فلا تزل ثمة مشاكل خطيرة، إذ لا يتوقف حسن سير المنظمة على الدعم السياسي من الدول الأعضاء وحسب، بل لا بد لهؤلاء من توفير موارد كافية وموثوقة لتمويل الأنشطة الأساسية للمنظمة دون أن تضطر للجوء إلى موارد من خارج الميزانية.

٩ - ومضت تقول إن من حق الدول الأعضاء أن تتوقع من المنظمة أن تظهر مزيدا من الانضباط المالي وتدير أنشطتها بفعالية أكثر وتبلغ عنها على نحو أفضل، ولكن هناك حدود لما يمكن أن تطالبها به ما لم تضمن لها قاعدة مالية صلبة. وقد بيّن الأمين العام في مناسبات عديدة أن القيود الجديدة على الميزانية من شأنها أن تعيق بشدة قدرة المنظمة على أداء الخدمات المتوقعة منها، لا سيما إذا واصلت الدول الأعضاء تكليفها بأنشطة جديدة دون تمكينها من الموارد الضرورية.

١٠ - وتلاحظ مجموعة الدول الأفريقية بقلق تفاقم الأزمة المالية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين حيث تظل الاشتراكات غير المدفوعة إليهما في مستوى غير مقبول. وقبل ستة أشهر، أوضحت وكيلة الأمين العام للجنة أن عمل المحكمتين معرض للخطر وأن الأمانة العامة قد قررت تجميد التوظيف بهما وقلصت من أنشطتهما. وطلبت المجموعة وقتئذ إلى الأمانة العامة أن تستثني المجالات الحيوية بالنسبة لحسن سير عمل المحكمتين لتمكينهما من إنجاز مهامهما في الآجال المحددة. وأكدت المجموعة دعمها للمقاصد التي دعت إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، اقتناعا منها بأن هذه المحكمة ستساهم في تحقيق المصالحة في ذلك البلد وتحقيق السلام في المنطقة. ومن الواجب ترجمة هذا الدعم السياسي إلى أفعال ملموسة، حيث يلزم الدول الأعضاء جميعها أن تمد المحكمتين بما يكفي من الموارد التي يمكن التنبؤ بها ليتسنى لهما إنجاز الولاية التي عهدت إليهما. ونظرا لأن المحكمتين على وشك الانتهاء من أعمالهما، فمن المهم ألا تتركا دون موارد.

١١ - وفيما يتعلق بميزانية عمليات حفظ السلام، ترحب المجموعة بالتحسن الملحوظ في سداد التكاليف للدول الأعضاء مقابل القوات والمعدات المملوكة لها. بيد أن المنظمة لا تزال مدينة بمبالغ مهمة خاصة لبلدان أفريقية أو بلدان نامية أخرى. وستتعزز بشكل كبير قدرة هذه البلدان على مواصلة دعم عمليات حفظ السلام لو أسرعت المنظمة في الوفاء بالتزاماتها إزاءها.

١٢ - وأشارت في خاتمة كلمتها إلى أن الدول الأعضاء هي وحدها التي تستطيع وضع حد للحالة المالية الهشة للمنظمة؛ وهي التي يجب أن توفر للمنظمة الوسائل التي تمكنها من أداء المهام التي عهدت إليها بها الدول من أجل تحسين الحياة اليومية لسكانها وإحلال الأمن والسلام حيثما تدعو الحاجة إلى ذلك.

١٣ - **السيدة ثوربي** (استراليا): تكلمت نيابة أيضا عن كندا ونيوزيلندا، فأعربت عن تأييدها للنداء الذي وجهته وكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية إلى الدول الأعضاء التي لم تدفع بعد اشتراكاتها في الميزانية العادية أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن. فمن واجب الدول الأعضاء جميعها أن تفي بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة كاملة وفي وقتها المحدد ودون شرط أو قيد.

١٤ - وأضافت أن ما يثير القلق هو ملاحظة الاضطرار إلى الاقتراض الداخلي خلال أسبوعين من شهر أيلول/سبتمبر لتمويل أنشطة مدرجة في الميزانية العادية وأن عدم دفع الأنصبة المقررة يعيق تنفيذ الأنشطة الأساسية للمنظمة. أما فيما يتعلق بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، فينبغي ألا تحجب الزيادة الطفيفة لمبلغ الاشتراكات المدفوعة حقيقة أن ١٣٣ بلدا لم تدفع إلا مبالغ جزئية أو لم تدفع أي شيء على الإطلاق. كما أن زيادة مبلغ الاشتراكات غير المسددة خلال السنتين الماضيتين قد أعاقت الأنشطة الأساسية للمحكمتين.

١٥ - وقالت إن على الأمانة العامة أن تبذل ما في وسعها للإسراع بسداد المبالغ الهامة المستحقة للبلدان المساهمة بقوات، ولكن تحقيق ذلك يتطلب من الدول الأعضاء دفع أنصبتها كاملة وفي الوقت المحدد. وأضافت أنه عندما توافق اللجنة على ميزانية إحدى عمليات حفظ السلام، فإن ذلك يعني أن الدول الأعضاء تلتزم بتمويلها.

١٦ - وأشارت إلى أن عدم سداد المبالغ المودعة بحسابات العمليات المنتهية ولايتها أمر يصعب أن تقبل به البلدان التي دفعت اشتراكاتها كاملة وفي وقتها المحدد. ولا تقصد استراليا وكندا ونيوزيلندا إلحاق مزيد من الضرر بأنشطة المنظمة، ولكنها تعتقد أنه ينبغي عدم دعم آلية الاقتراض الداخلي التي تؤدي في الواقع إلى إعانة من يقصرون في الوفاء بالتزاماتهم.

١٧ - **السيد دنيسوف** (الاتحاد الروسي): قال إن التقديرات والبيانات التي قدمت إلى اللجنة تظهر عموما أن الحالة المالية للأمم المتحدة مستقرة نسبيا، وأن الحالة العصيبة التي شهدتها التسعينات من القرن الماضي قد تم تداركها بفضل دفع متأخرات هامة لعدة ميزانيات، وسداد مبالغ هامة من الأنصبة المقررة، وبفضل التدابير المتخذة لتعزيز الانضباط المالي في إطار برنامج الأمين العام للإصلاح. بيد أن التفاؤل الحذر الذي أبان عنه التقرير قيد النظر لا يدفع إلى الاعتقاد بأن الحالة مستقرة فعلا، إذ لا يزال يطبعها التأخر الكبير في دفع الأنصبة المقررة والمدفوعات الجزئية، بل وحتى عدم الدفع. ولم يحقق نجاح في تلافي التوجه إلى السداد المتأخر: ففي سنة ٢٠٠٤، شأنها شأن سنة ٢٠٠٣، كان مبلغ الاشتراكات غير المدفوعة للميزانية العادية يناهز نصف تلك الميزانية.

١٨ - وأضاف أن عام ٢٠٠٤ شهد تطورا كبيرا في أنشطة حفظ السلام التي أصبحت ميزانيتها تتجاوز ٤ بلايين دولار وقد تستمر في الزيادة. ولئن كانت هذه الزيادة السريعة قد تؤثر في قدرة الدول الأعضاء على دفع اشتراكاتها في الوقت المحدد، إلا أن العجز البالغ ٢,٥ بليون دولار يصعب تفسيره. إن حفظ السلام جانب جوهري من جوانب عمل المنظمة، وينبغي ألا تجد المنظمة نفسها عاجزة، بسبب قيود في الميزانية، عن أداء المهام وتحقيق الأهداف التي حددها لها المجتمع الدولي. وأضاف أن دفع الاشتراكات في ميزانية عمليات حفظ السلام كاملة وفي وقتها المحدد سيمكن أيضا من تسريع سداد المبالغ المستحقة للدول الأعضاء مقابل القوات والمعدات المملوكة لها.

١٩ - وأردف قائلا إن الاتحاد الروسي دفع منذ وقت قريب متأخراته في ميزانية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. كما دفع في الإبان كامل اشتراكاته في الميزانيات الأخرى (أي ما يربو على ٨٥ مليون دولار) مؤكدا بالتالي تمسكه بأهداف المنظمة ومقاصدها. وفي الواقع، لن يكون الدعم السياسي الذي تلقاه المنظمة ذا معنى ما لم تف الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية النابعة من الميثاق.

٢٠ - وأشار إلى أن الزيادة الكبيرة في ميزانيات عمليات حفظ السلام وفي الميزانية العادية التي أقرت لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ تفرض البحث عن تدابير لترشيد الإنفاق

وتعزيز الانضباط المالي وإعادة تقييم البرامج والمشاريع قيد الإنجاز لإنهاء التي لم تعد لازمة.

٢١ - **السيد فاندربرغ** (هولندا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة لعضويته (بلغاريا ورومانيا وتركيا وكرواتيا) وبلدان عملية الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحها للعضوية (ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) والبلدين العضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وفي المنطقة الاقتصادية الأوروبية (أيسلندا والنرويج)، فقال إن الاتحاد الأوروبي الذي يمثل نصيبه من الاشتراكات ٣٧ في المائة من ميزانية الأمم المتحدة يولي اهتماما كبيرا للسلامة المالية للمنظمة وللمسؤولية التي تقع على كاهل الدول الأعضاء في توفير ما تحتاجه المنظمة من موارد.

٢٢ - وأضاف أنه رغم التحسن المتواضع في رصيد النقد الجاهز للميزانية العادية ولميزانيات عمليات حفظ السلام، فمن المؤسف أن عدد الدول الأعضاء التي دفعت كامل اشتراكاتها في الميزانية العادية لم يتعد ١١١ في عام ٢٠٠٤ (مقابل ١٣١ عام ٢٠٠٣) وأن مبلغ الأنصبة غير المدفوعة ارتفع من ٦٩٠ مليون دولار إلى ٧٢٥ مليون دولار في الفترة نفسها. وإذا كان من حق الدول الأعضاء أن تطالب المنظمة بإنجاز الولايات التي أقرتها لها، فمن حق المنظمة أن تتوقع من أعضائها أن يدفعوا اشتراكاتهم كاملة وفي وقتها المحدد ودون شرط أو قيد.

٢٣ - وما زالت الحالة المالية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين مدعاة للقلق رغم الانخفاض الطفيف في مبلغ الاشتراكات غير المدفوعة: ١١٣ دولة عضوا لم تدفع إلا جزءا من المبالغ المستحقة عليها، و لم تدفع بعد ١٣ من بينها أية اشتراكات. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد تمسكه بنظام العدالة الدولي الذي يمثل إحدى أولويات المنظمة، ويوجه نداء إلى الدول الأعضاء التي أقرت ميزانية المحكمتين وتماطل في دفع اشتراكاتها أو لا تدفع مطلقا أن تبادر إلى الوفاء بالتزاماتها المالية كاملة وفي الوقت المحدد ودون شرط أو قيد.

٢٤ - وأشار إلى أن تمويل عمليات حفظ السلام يشكل عبئا ماليا ثقيلا، ولكن الاتحاد الأوروبي مقتنع بجدواه ويعتقد إن إحلال السلام والأمن في مناطق مزقتها الصراعات ينبغي ألا يهدده الدفع المتدني أو المتأخر للاشتراكات. ورغم أن رصيد النقد الجاهز قد زاد قليلا، فإن مستوى الاشتراكات غير المدفوعة الذي ارتفع في عام واحد من بليون واحد إلى ٢,٥ بليون دولار مدعاة للقلق، ولو أن مهلة الثلاثين يوما التي يتوقع أن يدفع خلالها ما مجموعه ٨٠٠ مليون دولار لم تنقض بعد. وعليه، فمن واجب الدول الأعضاء المدينة بمبالغ كبيرة أن تتخذ تدابير من أجل معالجة هذه الحالة.

٢٥ - وفيما يتعلق بحسابات العمليات التي انتهت ولايتها، يرى الاتحاد الأوروبي أن من الواجب اتخاذ قرار فيما يخص سداد مبلغ ٩٤ مليون دولار مستحق للدول الأعضاء. كما ينبغي إيجاد حل للمشكلة التي يطرحها العجز المزمن في النقد الجاهز نتيجة عدم دفع الأنصبة المقررة أو دفعها متأخرة. ولن يكون بإمكان المنظمة أن تقوم بعدد متنام من المهام التي ما فتئت تزداد صعوبة ما لم تضطلع الدول الأعضاء بمسؤولياتها في دفع اشتراكاتها كاملة وفي وقتها المحدد ودون قيد أو شرط.

٢٦ - **السيد معيذ** (بنغلادش): أيد البيان الذي قدمته قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وقال إن المنظمة، رغم بعض التحسنات، لا تزال تشهد مشاكل مالية خطيرة. وأضاف أن حالة النقد الحاضر أفضل بقليل، إلا أن الاشتراكات المحصلة عن الميزانية العادية لم تزد إلا بنسبة ٥,٢٥ في المائة بينما شهد مبلغ الاشتراكات غير المدفوعة زيادة قدرها ٦٤ في

المائة. وتزداد هذه الظاهرة حدة فيما يخص الاشتراكات في عمليات حفظ السلام، إذ بلغت زيادة الاشتراكات المقررة ٨٣ في المائة، فيما زادت الاشتراكات غير المدفوعة بنسبة ١٩٨ في المائة. أما فيما يتعلق بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، فقد تحسنت الحالة قليلا، وإن كانت ما تزال حرجة، إذ تقلص مبلغ الاشتراكات غير المدفوعة من ٨٨ مليون دولار في سنة ٢٠٠٣ إلى ٨٠ مليون دولار في سنة ٢٠٠٤.

٢٧ - وأضاف أن بنغلادش التي تدفع اشتراكاتها في الميزانية العادية وعمليات حفظ السلام كاملة وفي الوقت المحدد، لا يمكن لها إلا أن تؤكد من جديد أن الصحة المالية للأمم المتحدة تتوقف على دفع اشتراكات الدول الأعضاء كاملة وفي الوقت المحدد ودون شرط أو قيد طبقا لأحكام الميثاق. أما حالة البلدان العاجزة مؤقتا عن الوفاء بالتزاماتها، فيجب النظر فيها بتعاطف وفق الإجراءات الاعتيادية.

٢٨ - وحتى لو أخذنا في الحسبان الالتزامات الجديدة الناشئة عن نشر عمليات جديدة على نحو أسرع أحيانا مما كان متوقعا، فإن من المقلق ملاحظة أن مبلغ الاشتراكات غير المدفوعة في عمليات حفظ السلام قد زاد سنة ٢٠٠٤ ليصل ٢,٥ بليون دولار بعدما كان قد انخفض في سنة ٢٠٠٣. وأضاف أن نسبة المبالغ المدفوعة إلى الأنصبة المقررة قد تحسنت تحسنا طفيفا إذ مثلت المبالغ المدفوعة ٤٧ في المائة من الميزانية في نهاية سنة ٢٠٠٣ و ٦١ في المائة منها في نهاية سنة ٢٠٠٤. كما أن من المشجع أيضا إحراز تقدم في سداد المبالغ المستحقة مقابل القوات والمعدات والمدفوعات الخاصة بالقوات في البعثات الثلاث الجديدة.

٢٩ - واستدرك قائلا إنه لا يمكن التعبير عن الارتياح الكامل، إذ يقدر المبلغ المستحق للدول الأعضاء حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بما مجموعه ٦٠٥ ملايين دولار. ويمكن للحالة أن تتدهور إذا ما واصلت المنظمة الاقتراض الداخلي من حسابات عمليات حفظ السلام من أجل تمويل الأنشطة المقررة في الميزانية العادية. وفيما مضى تسببت هذه الممارسة في تأخير مفرط في سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات ومعدات، ومعظمها بلدان نامية وضعت مواردها في خدمة السلام والأمن الدوليين بينما تعاني هي نفسها من مصاعب كبيرة لن يسهم التأخر في سداد المبالغ المستحقة لها إلا في تفاقمها. وتشعر بنغلادش من جهتها بالقلق لأن المبلغ المستحق لها، وهو ٤٦ مليون دولار، يظل أعلى مبلغ وإن كان قد انخفض مقارنة بسنة ٢٠٠٣ حيث كان ٦٩ مليونا. وهذا يعني أنه يلزم حل المشكلة على وجه الاستعجال.

٣٠ - **السيد المنصور** (الكويت): لاحظ أن العجز النقدي في الميزانية العادية وميزانيات عمليات حفظ السلام والمحكمتين الجنائيتين الدوليتين قد بلغ ٣ بلايين و ٣٤٥ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ٩٧٦ مليون دولار مقارنة بالحالة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. ولا يوجد تفسير لهذه الحالة الهشة سوى أن الدول الأعضاء، تتصدرها تلك التي عليها أكبر مستحقات من الاشتراكات، لا تفي جميعها بالالتزامات التي قطعتها على نفسها. وأضاف أن الكويت، التي دفعت كامل اشتراكاتها في الوقت المحدد، تؤكد أن الحالة المالية للمنظمة لن تتحسن إلا بتضافر جهود الدول الأعضاء واحترامها للالتزام القانوني بتحمل نفقات المنظمة بموجب أحكام الميثاق. وحث جميع البلدان على أن تدفع اشتراكاتها كاملة وفي الوقت المحدد ودون شرط أو قيد حتى تتجنب المنظمة الوقوع في أزمة مالية مثل التي تمر بها حاليا.

٣١ - **السيد أوزاوا** (اليابان): اعتبر أن من المهم معرفة أسماء البلدان التي دفعت اشتراكاتها وتلك التي لم تدفعها. وقال إن من الواجب أيضا طرح تساؤلات أخرى لا سيما حول مدى تمشي قدرة الدول الأعضاء على الدفع مع وتيرة زيادة الاشتراكات، وحول ما إن كانت الموارد تستخدم

فعلا استخداما رشيدا، وحول ما إذا كان من الضروري إيجاد توازن بين الاشتراكات والتبرعات.

٣٢ - ولاحظ أن إجمالي ميزانية عمليات حفظ السلام جاوز في السنة الجارية مبلغ ٤ بلايين دولار ومن المتوقع أن يشهد زيادة أخرى نتيجة لتوسيع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وللعمليات المزمعة في السودان. وفيما يتعلق بالنداء الذي وجهته وكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية إلى الدول الأعضاء لتحثها على دفع كامل اشتراكاتها في الوقت المحدد، ذكر أن تكاليف أنشطة حفظ السلام قد تتضاعف مقارنة بالسنة المالية السابقة. وقال إن لكل بلد إجراءاته ودوراته المالية الخاصة به، وإن اليابان، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى، لا تستطيع تعديل مدفوعاتها عند كل زيادة في الأنصبة المقررة، مما يترتب عليه تأخر في دفع اشتراكاتها في عمليات حفظ السلام.

٣٣ - وأضاف أن الحكومة اليابانية مستاءة لكون الأنصبة المقررة التي ستواصل دفعها مرتفعة جدا بحيث تؤديها على حساب تبرعاتها لا سيما منها تلك المقدمة لصالح ميزانيات صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. واليابان، التي تأثرت ميزانيتها كثيرا من دَيْنها العام، توجِّه الاهتمام إلى العواقب غير المتوقعة التي قد تترتب على زيادة التكاليف التي توافق عليها اللجنة. وقد استنكر السيد أوساوا في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بعد ملاحظته المستوى غير المسبوق الذي وصلت إليه أنشطة حفظ السلام، أن بلاده لا تشارك في صنع القرارات التي يتخذها مجلس الأمن لإنشاء عمليات حفظ السلام. وتعتزم اليابان استغلال عضويتها في مجلس الأمن خلال سنتي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ للمشاركة الفعالة في بحث ولايات بعثات حفظ السلام وتنفيذ استراتيجيات إنجاز مهامها.

٣٤ - ورحب المتكلم بقيام الاتحاد الروسي بدفع اشتراكاته في ميزانية كلتا المحكمتين الجنائيتين الدوليتين، رغم تحفظاته على المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وأعرب عن دهشته الكبيرة لكون ١٣ دولة عضوا لم تدفع أبدا أية اشتراكات منذ إنشاء الهيئتين، وعن أمله في ألا تعيق التدابير التقشفية في الميزانية المفروضة على المحكمتين والتدابير التي قد تتخذ مستقبلا إنجاز أعمال المحكمتين. وأضاف أن الوفد الياباني يلاحظ بقلق أن النفقات في تصاعد مستمر، وبالتالي، فهو يعتزم فحص بنود الإنفاق الرئيسية إضافة إلى مسألة إعادة تقدير التكاليف. ويود الوفد كذلك أن يعرف السبب الذي منع نقل ٥٠ وظيفة على سبيل التجريب بناء على طلب الجمعية العامة.

٣٥ - **السيد نور** (ماليزيا): أيد البيانين اللذين قدمهما على التوالي ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وقال إنه رغم التحسن الطفيف للحالة المالية للمنظمة، لا تزال هناك مشاكل خطيرة، كما يؤكد ذلك مجموع مبلغ الاشتراكات غير المدفوعة حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ البالغ ٣ بلايين و ٣٤٥ مليون دولار مقابل بليون و ٥٩٦ مليون دولار سنة ٢٠٠٣. وأضاف أن ماليزيا ترحب بإعلان البلد المستحق عليه أكبر اشتراك عن دفع ٣٠٠ مليون دولار قريبا، مما سيساعد على العودة إلى ما كانت عليه الحالة في سنة ٢٠٠٣.

٣٦ - ولاحظ أن مبلغ الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام ارتفع من بليونين و ٢٦٠ مليون دولار سنة ٢٠٠٣ إلى ٤ بلايين و ١٤٧ مليون دولار هذه السنة، وأنه قد يشهد زيادة أخرى لو أنشئت عمليات جديدة. ولهذا فإن ماليزيا ترى أن من الواجب إيجاد توازن بين الموارد المخصصة لعمليات حفظ السلام والموارد الضرورية للبرامج والأنشطة

التي طلبت الجمعية العامة تنفيذها، لا سيما في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

٣٧ - واختتم كلمته بقوله إن ماليزيا تلاحظ بقلق أن المنظمة قد لجأت إلى الاقتراض الداخلي من حسابات عمليات حفظ السلام المنتهية ولايتها من أجل تمويل عمليات المحكمتين الجنائيتين الدوليتين والعديد من عمليات حفظ السلام الأخرى فضلا عن أنشطة مقررة في الميزانية العادية. ومن واجب الدول الأعضاء الحرص على تمكين المنظمة من الموارد الضرورية لأداء مهامها. وتتفهم ماليزيا جيدا أن بعض الدول تلاقي مصاعب في الوفاء بالتزاماتها المالية، لكنها تحض الدول القادرة على دفع المبالغ المستحقة عليها أن تفعل ذلك.

٣٨ - **السيد تون** (ميانمار): أيد البيانين اللذين قدمهما على التوالي ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ولاحظ أن بعض المشاكل لا تزال قائمة مثل نقص النقدية وزيادة الاشتراكات غير المدفوعة، معبرا عن أمله في توصل اللجنة إلى حل ناجع للحؤول دون اضطرار المنظمة من جديد للاقتراض الداخلي من حسابات عمليات حفظ السلام، وهو ما يرجح أن تضطر إلي الإقدام عليه قبل نهاية سنة ٢٠٠٤.

٣٩ - وأضاف أن ميانمار تلاحظ بقلق أن ١١١ بلدا فقط دفعت في سنة ٢٠٠٤ كامل المبالغ المستحقة عليها للميزانية العادية مقابل ١٣١ بلدا في سنة ٢٠٠٣، وأن مجموع الاشتراكات غير المدفوعة للميزانية العادية بلغ ٧٢٥ مليون دولار في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أي بزيادة ٣٥ مليون دولار مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية. ولا يمكن للمنظمة أن تؤدي المهام المتزايدة الموكلة إليها ما لم تتوفر لها قاعدة مالية متينة. وبالتالي، فإن ميانمار تؤيد اتخاذ تدابير لتشجيع الدول الأعضاء على دفع اشتراكاتها كاملة وفي الوقت المحدد ودون شرط أو قيد، استنادا إلى المبدأ القاضي بأن توزع نفقات المنظمة حسب القدرة على الدفع.

٤٠ - ورحب بكون الدول الأعضاء التي طلبت الاستفادة من استثناء بموجب المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة قد أُذن لها بالاحتفاظ بحقها في التصويت إلى غاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وأكد أن خطة الدفع المتعددة السنوات تمثل حلا جيدا بالنسبة للدول الأعضاء التي عليها متأخرات، شريطة أن تظل طوعية.

٤١ - **السيد سان** (الصين): قال إن بلاده تؤيد البيان الذي قدمه ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وهي تعتقد أن من واجب المنظمة إجراء إصلاح واسع النطاق لإدارة برامجها التي مافتئت تتزايد وتنفيذها على نحو أكثر فعالية، وترشيد استخدام مواردها لتقديم خدمات أفضل للدول الأعضاء.

٤٢ - وتابع قائلا إن الإصلاح لن يتأتى ما لم تتوفر للمنظمة قاعدة مالية صلبة تضمن استقرارها وحيويتها. فحين تتقيد الدول الأعضاء جميعها بالوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة، يمكن أن يتوفر لهذه الأخيرة ما يلزم من الموارد للمضي قدما في رسالتها. لكن من المؤسف أنه حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر لم يتجاوز عدد الدول الأعضاء التي دفعت كامل اشتراكاتها في الميزانية العادية ١١١ دولة، ولم تدفع سوى ٧٨ دولة كامل أنصبتها في ميزانية المحكمتين الجنائيتين الدوليتين، واقتصر عدد الدول التي دفعت كامل أنصبتها في عمليات حفظ السلام على ١٨. وبلغ مجموع الاشتراكات غير المدفوعة للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ٨٠ مليون دولار، فيما تراكم مبلغ بليونين و ٥٤ مليون دولار من المستحقات لعمليات حفظ السلام. ولهذا، فإن

مبلغ ٣ بلايين و ٣٤٥ مليون دولار من الاشتراكات غير المدفوعة قد يضر إضرارا كبيرا بسير عمل المنظمة.

٤٣ - وأضاف أن الوفد الصيني يذكّر بأن الجمعية العامة تقر الميزانية العادية للمنظمة وميزانية المحكمتين الجنائيتين الدوليتين والميزانية الهامة لعمليات حفظ السلام بعد دراسة متعمقة، مما يعني أن على الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها المالية الناشئة عن ذلك. ومع أن الصين بلد نام له موارده المالية المتواضعة نسبيا، إلا أنها تأخذ مأخذ الجد التزاماتها كقوة عظمى. لذلك، دفعت في الوقت المحدد كامل المبلغ المستحق عليها للميزانية العادية لسنة ٢٠٠٤ (أي ٧٥٥ ٩٨٩ ٢٩ دولارا) ومبلغين قدرهما ٦٢٧ ٠٣٤ ٦ دولارا و ٧٠ مليون دولار مستحقين على التوالي للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ولعمليات حفظ السلام البالغ عددها ١٥. ولا تملك الصين إلا أن تجدد دعوتها إلى جميع الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها المالية من أجل تزويد المنظمة بالموارد اللازمة لأداء عملها.

٤٤ - **السيد نغو دوك ثانغ** (فييت نام): قال إن بلاده تؤيد البيانين اللذين قدمهما على التوالي ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وتحيط علما بملاحظات وكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية التي مفادها أن الحالة المالية للمنظمة أفضل من ذي قبل وإن كانت لا تزال هشة جدا. وأضاف أن السلامة المالية للمنظمة رهن بالإدارة الرشيدة للموارد والمساهمات المالية من جانب الدول الأعضاء.

٤٥ - وفيما يخص النقطة الأولى، أشار إلى أن المنظمة استهلت برنامج إصلاح واسع يتعلق أحد جوانبه الهامة بالتخطيط والميزنة. وتساند فييت نام مجموعة الدول الأفريقية في حث الإدارة على التعجيل بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٨/٥٧ الذي طلبت فيه إلى الأمين العام وإلى الرؤساء التنفيذيين لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها استعراض الهياكل الإدارية والمبادئ والمساءلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بهدف النهوض بمستوى الإدارة المالية والمساءلة. ولن يكون الإصلاح بالأمر الهين لكنه سيمكن المنظمة من تنفيذ البرامج والأنشطة العديدة المعهودة إليها بفعالية أكبر.

٤٦ - وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، تذكّر فييت نام بأن من واجب الدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة، وترحب بما أعلنه البلد صاحب أكبر اشتراك من اعتزامه دفع ٣٠٠ مليون دولار قريبا، مما سيمكن المنظمة من إقفال السنة برصيد نقدي إيجابي. ولا يفوت فييت نام أن دولا أعضاء، لا سيما بلدان نامية، عاجزة، في ظل ظروف معينة، عن دفع المبالغ المستحقة عليها، لكنها تعتقد أن التدابير الرامية إلى تشجيع دفع المتأخرات ينبغي أن تتخذ وفقا لقرار الجمعية العامة٤/٥٧ جيم. وبهذا الخصوص، ينبغي أن تظل خطط الدفع المتعددة السنوات آلية طوعية وألا تعتبر في أي حال من الأحوال شرطا للحصول على استثناء بموجب المادة ١٩ من الميثاق. وتلاحظ فييت نام بقلق أن جدول الأنصبة المقررة الحالي يجحف بالعديد من البلدان النامية، وتأمل أن تعتمد لجنة الاشتراكات مبدأ القدرة على الدفع أساسا لأي جدول جديد وأن تتقدم بتدابير ملموسة للحؤول دون زيادة أنصبة الدول النامية بشكل غير متوازن.

٤٧ - **السيد شان** (جمهورية كوريا): رحب بكون مبلغ المدفوعات قد زاد بأكثر من أربعة أضعاف ما بين بداية سنة ٢٠٠٤ ونهايتها، واعتبر أن التقدم المحرز في سداد المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات واعتماد نُهج الميزنة على أساس النتائج أمران مشجعان. بيد أن هذا لا يمنع أن الحالة المالية للمنظمة هشة وأن المنظمة مطالبة بمزيد من الانضباط المالي حتى لو كانت الدول الأعضاء هي التي تتحمل الجزء الأوفى من المسؤولية عن المشاكل القائمة. وفي الواقع، فقد

زاد مبلغ الاشتراكات غير المدفوعة على الضعف خلال الفترة قيد الاستعراض، كما زاد مجموع المبالغ المستحقة للدول الأعضاء زيادة كبيرة. ويخشى أن يتأكد هذا التوجه في غضون السنة القادمة نظرا لأن الطلب النسبي على عمليات حفظ السلام ما فتئ يتزايد.

٤٨ - وتابع قائلا إن مبلغ الاشتراكات غير المدفوعة للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين يَدفع إلى الاعتقاد بأن الدول الأعضاء لم تعد مهتمة بهما. ولا توجد لدى جمهورية كوريا، التي تفي دائما بالتزاماتها المالية تجاه المحكمتين، أية نية للتقليل من أهمية العدالة، ولكنها ترى أن من اللازم مطابقة النفقات التشغيلية للمحكمتين مع مبلغ الاشتراكات المدفوع فعلا، من خلال تجميد التوظيف وتنقيح الأنشطة لتقليص عددها، لا سيما وأن سير عمليات حفظ السلام التي تكتسي طابعا أكثر استعجالا قد يعوقه شح الموارد المالية. وتأمل جمهورية كوريا أن تتمكن المحكمتان من إنجاز المهام الموكلة إليهما بحلول عام ٢٠١٠ رغم المصاعب المالية والمعوقات الخاصة بهما.

٤٩ - وأضاف أن العديد من الدول الأعضاء تواجه مصاعب جمة في دفع المبالغ المستحقة عليها لعمليات حفظ السلام نظرا للزيادة الكبيرة في ميزانيات هذه العمليات. وبالتالي فمن الضروري أن يستشير مجلس الأمن والأمانة العامة البلدان التي ينتظر أن تدفع أكبر المساهمات حتى يضمنا دعمها السياسي كلما أرادا إنشاء عمليات جديدة أو تمديد ولاية عمليات قائمة. فإذا شعرت هذه البلدان بأنه لم يجرِ إشراكها في اتخاذ القرارات التي تُلزِمها ماليا، يخشى عندئذ أن تواجه المنظمة مزيدا من الصعوبات في جمع الموارد المالية التي تحتاج إليها في عمليات حفظ السلام وفي سداد المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات. وتجد جمهورية كوريا صعوبات لا مثيل لها في دفع المبالغ المستحقة عليها هذه السنة لميزانيات عمليات حفظ السلام بفعل الشروط التي فرضت عليها في هذا الشأن. فقد تضاعف نصيبها المقرر في ميزانية عمليات حفظ السلام ثماني مرات في غضون خمس سنوات، بل إن حالتها غير مسبوقة من حيث أدت الزيادة العالمية في التكاليف المرتبطة بحفظ السلام إلى زيادة المبلغ الفعلي لاشتراكاتها بدولارات الولايات المتحدة بمقدار ١١ ضعفا منذ سنة ٢٠٠٠. وتأخذ جمهورية كوريا التزاماتها تجاه المنظمة مأخذ الجد وستبذل قصاراها من أجل الوفاء بالتزاماتها المالية مع مراعاة إجراءات الميزانية الخاصة بها.

٥٠ - **السيد فرما** (الهند): أيد البيان الذي قدمه ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ولاحظ أن الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام قد تضاعفت تقريبا منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وأن المبالغ غير المدفوعة قد زادت من حوالي بليون دولار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إلى ٢,٥ بليون دولار، ووصلت المبالغ المستحقة على أربع دول أعضاء حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ إلى ١,٧ بليون دولار. ولم يدفع أزيد من نصف الأنصبة المقررة في الميزانية العادية بينما لم يبق من السنة سوى شهرين اثنين. ولم يتجاوز عدد البلدان التي دفعت كامل اشتراكاتها ١١١ مقابل ١١٨ بلدا في الفترة نفسها من السنة السابقة. كما اضطرت المنظمة إلى الاقتراض الداخلي ليس من أجل تمويل عمليات المحكمتين الجنائيتين الدوليتين وحسب، بل لتغطية العجز في الميزانية العادية خلال أسبوعين في أيلول/سبتمبر.

٥١ - وتابع قائلا إن سداد المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات ومعدات يظل دون مستوى الزيادة التي تشهدها ميزانيات عمليات حفظ السلام، ولكن الهند تلاحظ بارتياح تقلصا في مدة التأخر في سداد المستحقات للبلدان المساهمة بقوات (شهران مقابل ثلاثة أشهر في المتوسط من قبل) والمعدات المملوكة للوحدات (من ثلاثة إلى ستة أشهر مقابل تسعة أشهر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣). بيد أن الحالة المالية لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

تبعث على القلق بوجه خاص، ويمكن أن تتسبب في تأخيرات أكبر بكثير من تلك المعتادة في سداد مستحقات الدول المساهمة بقوات ومعدات. ومع هذا، ترحب الهند بكون إحدى الدول الأعضاء قد أعلنت عن عزمها دفع كامل المبالغ المستحقة عليها للبعثة.

٥٢ - وأشار إلى أن معظم المبالغ المستحقة على الهند هي اشتراكات في ميزانيات بعثات منتهية ولايتها وأرصدتها سلبية. والمنظمة مدينة بما يزيد على ١٠٠ مليون دولار للبلدان التي ساهمت بقوات ومعدات للبعثات الست التي هي قيد التصفية. وتعتزم الهند إيجاد حل لمشكلة طال أمدها بفعل امتناع بعض الدول الأعضاء عن دفع المبالغ المستحقة عليها لهذه البعثات. أما البعثات المنتهية ولايتها والتي يكون صافي أرصدتها إيجابيا، فلا يتجاوز مجموع رصيدها غير المربوط ٢٧ مليون دولار، وهو هامش التصرف الوحيد المتاح للمنظمة من أجل الاقتراض الداخلي لو تضطر من جديد إلى اللجوء إلى هذه الممارسة. وتأمل الهند أن تمتنع الأمانة العامة عن الاقتراض من الأرصدة غير المربوطة للبعثات التي انتهت ولايتها، وتذكّر بأن من واجب جميع الدول الأعضاء تحمل نفقات المنظمة، وأن الاستثناءات الوحيدة هي تلك المنصوص عليها في المادة ١٩ من الميثاق.

٥٣ - **السيد كيتيخون** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): تكلم باسم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فأيد البيان الذي قدمه ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ولاحظ بارتياح أن الحالة المالية للمنظمة قد تحسنت وأن البلد صاحب أكبر اشتراك قد أعلن عن اعتزامه دفع ٣٠٠ مليون دولار قريبا، مما يمكّن المنظمة من إقفال السنة برصيد نقدي إيجابي. بيد أنه أعرب عن قلقه إزاء تفاقم مبالغ الاشتراكات غير المدفوعة والمبالغ غير المسددة للبلدان المساهمة بقوات وإزاء اللجوء إلى ممارسة الاقتراض الداخلي لتمويل أنشطة مقررة في الميزانية العادية. وأضاف أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تخشى من أن تحول المصاعب المالية التي تواجه المنظمة دون تنفيذها على الوجه المطلوب للأنشطة والبرامج التي عهدت بها إليها الدول الأعضاء. ونظرا إلى أن الحالة المالية الحرجة للمنظمة ترجع إلى عدم دفع الاشتراكات أو دفعها متأخرة، فإن الحل الوحيد يكمن في أن تدفع الدول الأعضاء كامل اشتراكاتها في الوقت المحدد ودون شرط أو قيد.

٥٤ - **السيد الزعابي** (عمان): أيد البيان الذي قدمه ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن الحالة المالية للمنظمة مثيرة للقلق، لا سيما من حيث مبلغ اشتراكات الدول الأعضاء غير المدفوعة، وحث الدول الأعضاء على دفع المبالغ المستحقة عليها كاملة وفي الوقت المحدد من أجل تمكين المنظمة من الموارد اللازمة لأداء المهام التي عهدت بها إليها.

٥٥ - وتابع قائلا إن الوفد العماني يلاحظ أن وكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية ذكرت أن عمان من بين البلدان التي لم تدفع كامل اشتراكاتها في الميزانية العادية وفي ميزانيات عمليات حفظ السلام. والواقع أن عمان سددت كامل اشتراكها عن سنة ٢٠٠٤، ودفعت مبلغ ١ ٠١٣ ٢٢٣ دولارا للميزانية العادية - وتم دفع آخر قسط (٧٥٩ ٩١٧ دولارا) في ٧ أيلول/سبتمبر، كما دفعت مبلغ ٢٥٥ ٠٠٠ دولار لعمليات حفظ السلام، إضافة إلى ٧٠ ٣٦٠ دولارا للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة و ٥٠ ٥١٩ دولارا للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وعليه يرغب الوفد في أن يشطب اسم بلاده من قائمة البلدان المتأخرة في دفع اشتراكاتها.

٥٦ - وأضاف أن الحالة حرجة بشكل خاص فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، ذلك أن المبلغ المتراكم للمتأخرات المستحقة على الدول الأعضاء وصل ٢,٢ بليون دولار منذ

زيادة الميزانية إلى ٤,٢ بليون دولار عندما أنشئت عمليات في كل من بوروندي وكوت ديفوار وهايتي. ويرى الوفد العماني أن من الواجب ترشيد إدارة الموارد والاقتصاد في أنشطة عمليات حفظ السلام، سيما وأن نقص الموارد المالية والبشرية أدى إلى عدم تنفيذ العديد من الولايات. فمن المهم أن تتأكد الأمانة العامة من أن لديها ما يكفي من الموارد المالية والبشرية قبل البدء في عملية جديدة. كما أن من اللازم أن يتشاور مجلس الأمن مع الدول الأعضاء قبل أن يقرر نشر قوة دولية.

٥٧ - **السيد رينو** (البرازيل): ذكر أن من التقاليد المتبعة أن تعطى الكلمة لمن يمثلون مجموعات الدول قبل الوفود الوطنية، راجيا أن يتم احترام هذه الممارسة مستقبلا. وتكلم باسم مجموعة ريو (الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وشيلي وكولومبيا وكوستاريكا وإكوادور والسلفادور وغيانا وهندوراس والمكسيك ونيكاراغوا وبنما وباراغواي وبيرو والجمهورية الدومينيكية وأوروغواي وفنزويلا)، فأيد البيان الذي قدمه ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٥٨ - وأضاف أن التقرير المتعلق بالحالة المالية للأمم المتحدة (A/59/524) يعكس حسب وجهة نظره صورة الدول الأعضاء وهي متحدة في كفاحها من أجل السلام والتنمية، وصورة أخرى في ذات الوقت عن عالم ظلت فيه البلدان النامية، بفعل التوزيع غير المتكافئ للفرص والثروات، عاجزة عن الوفاء بجميع التزاماتها تجاه المنظمة فيما تلبي الاحتياجات الأساسية لسكانها. وذكر أن بلدا يعيش في ظل وضع اقتصادي هش يلاقي صعوبة في دفع الحد الأدنى المستحق عليه أكبر بكثير من تلك التي تلاقيها البلدان التي تمتلك أعلى نصيب للفرد من الناتج القومي الإجمالي على مستوى العالم في دفع اشتراكاتها كاملة.

٥٩ - ورغم زيادة الأنصبة المقررة لبلدان مجموعة ريو بنسبة تفوق ٤٠ في المائة، ورغم أزمتها المالية الخطيرة ومديونيتها الخارجية الكبيرة، فإنها لم تُخِل أبدا بالتزاماتها ما لم تكن ثمة ظروف استثنائية. ويساور هذه البلدان القلق بوجه خاص تجاه حالة المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ومشكلة المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات التي كان من اللازم أن تجد حلا منذ وقت طويل. وترى مجموعة ريو، فيما يتعلق باحتمال استهلال مشاريع جديدة، أن من اللازم تحديد الأولويات والتزام جانب التبصر.

٦٠ - **الرئيس:** قال، ردا على الانتقاد الذي وجهه ممثل البرازيل، إنه خرج على التقليد المتبع سعيا لتحقيق التوازن. وأضاف أن بعض الوفود قد سجلت على قائمة المتكلمين منذ أيام عدة فيما لم تسجل البرازيل المتكلمة باسم مجموعة ريو إلا صبيحة اليوم نفسه.

٦١ - **السيد حيدر** (الأردن): أيد البيان الذي قدمه ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن وفد الأردن يسجل أنه رغم التقدم المحرز - تحسن مستوى النقد الحاضر وتراجع مبلغ متأخرات الاشتراكات في ميزانية المحكمتين الجنائيتين الدوليتين- فإن المشاكل الملاحظة خلال السنتين الماضيتين لا تزال قائمة: عدم وفاء الدول الأعضاء بالتزامها بدفع اشتراكاتها وفق الشروط المنصوص عليها في الميثاق، وتأخر دفع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات. وأضاف أن الأردن، الذي يقدم مساهمة مهمة لعمليات حفظ السلام، يولي اهتماما كبيرا للمسائل المتصلة بها، وللسداد السريع للمبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات، إذ بدون ذلك لن تجد تلك البلدان تشجيعا كافيا يدفعها إلى المساهمة فيما ينشأ مستقبلا من عمليات. وأوضح أن المبلغ المستحق للدول الأعضاء مرتفع جدا وأن التأخيرات ليست ناتجة عن عدم دفع الدول الأعضاء لاشتراكاتها (فأربعة بلدان مسؤولة عن ٦٨ في المائة من متأخرات حفظ السلام في ١٥ تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠٠٤) وعن تأخر إجراءات الموافقة على طلبات السداد التي طالب الأردن مرارا بترشيدها.

٦٢ - وأضاف أن الأردن منشغل إزاء عمليات الاقتراض الداخلي من حسابات عمليات حفظ السلام، ويشعر بالقلق على وجه الخصوص حيث اقتضت الضرورة اللجوء إلى هذا الحل لتغطية العجز في الميزانية العادية خلال أسبوعين من شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. إن الاقتراض الداخلي من حسابات البعثات المنتهية ولايتها لن يؤدي إلا إلى تأخير سداد المبالغ المستحقة للدول الأعضاء في إطار بعثات حفظ السلام. وقد اقترح الأردن في سنة ٢٠٠٣ إنشاء آلية لمتابعة هذه المسألة تسمح بالتأكد من الاستخدام الأمثل لاشتراكات الدول الأعضاء، ويجدد الأردن التذكير بضرورة وجود تلك الآلية خدمة لمصالح الدول الأعضاء والمنظمة على حد سواء.

٦٣ - **السيد رازيف** (سنغافورة): أيد البيانين اللذين قدمتهما كل من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا وقطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إنه رغم التحسن الطفيف في الحالة المالية للمنظمة، لا تزال ثمة مشاكل خطيرة ناجمة أساسا عن عدم انتظام دفع اشتراكات الدول الأعضاء. وأضاف أن وفد بلاده قلق حيال تفاقم متأخرات الاشتراكات في الميزانية العادية للمنظمة والعجز النقدي الكبير للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين البالغ حتى تاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ ما مجموعه ٨٠ مليون دولار. ويشعر وفد بلاده بالقلق أيضا لكون ١١٣ بلدا عليها متأخرات في ميزانية إحدى المحكمتين على الأقل، ولكون متأخرات الاشتراكات في عمليات حفظ السلام بلغت ٢,٥ بليون دولار، ولو أن مهلة الثلاثين يوما التي يتوقع أن تدفع فيها اشتراكات بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار لم تنقض بعد.

٦٤ - وأوضح السيد رازيف أن عدم وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها يضر باستقرار الحالة المالية للمنظمة وبقدرتها على أداء المهام العديدة والصعبة الموكلة إليها. وإدراكا من سنغافورة لمسؤولياتها كدولة عضو، لا تدخر هذه الدولة الصغيرة ذات الموارد المحدودة جهدا في دفع اشتراكاتها كاملة وفي وقتها ودون شرط أو قيد. وتهيب سنغافورة بالدول الأعضاء القادرة من أجل الوفاء باشتراكاتها، وتعرب عن تعاطفها مع الدول الأعضاء التي تعيش مصاعب اقتصادية حقيقية، داعية الدول الأعضاء إلى التحلي بروح المسؤولية.

٦٥ - **السيدة المرابط** (تونس): أيدت البيانين اللذين قدمتهما كل من قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وجنوب أفريقيا باسم مجموعة الدول الأفريقية، ولاحظت التحسن الطفيف في الحالة المالية للمنظمة، معربة عن أملها في أن يتعزز هذا التوجه. وفيما يتعلق بمقترح وكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية الذي مفاده أن تخصم المبالغ المستحقة للدول الأعضاء المساهمة بقوات من متأخرات اشتراكاتها في حسابات أخرى، يرى الوفد التونسي أن تدرس اللجنة الخامسة هذا المقترح دراسة معمقة مع الدول الأعضاء المعنية على أساس كل حالة على حدة.

٦٦ - **السيد شاه** (باكستان): أيد البيان الذي قدمته قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إنه رغم استقرار الحالة المالية للمنظمة خلال سنة ٢٠٠٤، يشعر بالقلق حيال ارتفاع مستوى متأخرات الاشتراكات وتزايد المبالغ المستحقة للدول الأعضاء وتراجع عدد الدول الأعضاء التي دفعت اشتراكاتها مقارنة بسنة ٢٠٠٣، مذكِّرا بأن المنظمة لن تتمكن من الاضطلاع بولاياتها ما لم تحقق استقرارا ماليا طويل الأجل. ولاحظ بارتياح حالة النقد الجاهز لدى المنظمة ولدى عمليات حفظ السلام، وأشار إلى أن باكستان قد دفعت في الوقت المحدد كامل اشتراكاتها في الميزانية العادية وفي ميزانيتي المحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وقارن ما بين

تكلفة عمليات حفظ السلام التي بلغت ٤,١ بليون دولار عند إنشاء بعثات جديدة في بوروندي وكوت ديفوار وهايتي ومتأخرات الاشتراكات البالغة ٢,٥ بليون دولار، وأكد أن من اللازم تزويد المنظمة بموارد تكافئ عدد المهام الموكلة إليها و حجمها.

٦٧ - وأضاف أن باكستان من البلدان المساهمة بقوات وأن المبالغ المستحقة لها عن الوحدات والمعدات المملوكة لها تفوق ٣٤ مليون دولار. وتشعر باكستان بالقلق إزاء عدم استقرار الحالة المالية للمنظمة وتأخر سداد المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات، إضافة إلى ممارسة الاقتراض الداخلي من حسابات عمليات حفظ السلام لتغطية عجز الميزانية العادية. ويرحب وفد باكستان بتحسن الحالة المالية لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ويلاحظ أن أفراد الشرطة المدنية لم تدفع لهم مرتباتهم إلا لغاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وهو أمر غير مقبول بالنسبة لموظفين يجازفون بأرواحهم في سبيل إحلال السلام والأمن الدوليين.

٦٨ - وأعرب عن قلق الوفد الباكستاني تجاه الممارسة الجديدة المتمثلة في اللجوء إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للحصول على إذن بالصرف في حالات الاستعجال دون موافقة من اللجنة الخامسة، مؤكدا أن من الواجب التقيد بالإجراءات المتبعة في مجال تخصيص الموارد. وأخيرا، ذكّر جميع الدول الأعضاء بضرورة الوفاء بالتزاماتها وفقا لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات الجمعية العامة، كما ذكر الأمانة العامة بضرورة ترشيد استخدام الموارد المتاحة ومراعاة الشفافية في ذلك.

٦٩ - **السيد نغونغولو** (جمهورية تترانيا المتحدة): أيد البيانين اللذين قدمتهما كل من قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وجنوب أفريقيا باسم مجموعة الدول الأفريقية، وعبر عن مساندته لكل الذين حثوا الدول الأعضاء على دفع اشتراكاتها كاملة وفي وقتها ودون شرط أو قيد، مضيفا أن الأمر يتعلق أساسا بالإرادة السياسية حيث إن جمهورية تترانيا المتحدة التي تعد من أقل البلدان نموا قد دفعت كامل اشتراكاتها في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

٧٠ - **السيد رينو** (البرازيل): ذكر أن التقليد المتبع يقضي بأن تخصص المراكز الخمسة الأولى على قائمة المتكلمين للمجموعات الإقليمية وأن هذا التقليد لم يحترم في الحالة القائمة.

٧١ - **الرئيس**: أكد أن ذلك هو التقليد المتبع فعلا، وأنه حتى لو جرت مراعاته لكان المركز الخامس من نصيب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية المتكلمة باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وذكّر المجموعات الإقليمية بأنه يستحسن لو تبادر بأسرع ما يمكن بإبلاغ رغبتها في تناول الكلمة.

٧٢ - **السيدة برتيني** (وكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية): قالت في معرض ردها على أسئلة الوفود إن الأمانة العامة تعي المشاكل التي قد تطرحها للبلدان الزيادة الكبيرة في ميزانية عمليات حفظ السلام، كما أشار إلى ذلك ممثلو اليابان والاتحاد الأوروبي ووفود أخرى، وتدرك أن الحكومات قد تحتاج أحيانا لبعض الوقت قبل أن تتمكن من تعبئة الموارد الضرورية. وذكّرت السيدة برتيني بأن الاشتراكات المقررة أخيرا لم تحتسب ضمن المتأخرات، وأن الأمر يختلف عندما يتعلق بالاشتراكات في الميزانية العادية وفي ميزانية المحكمتين الجنائيتين الدوليتين مثلا لأنها مبالغ معروفة مسبقا وعلى الدول الأعضاء دفعها كاملة ودون تأخير.

٧٣ - وفيما يتعلق بمسألة تمويل الأنشطة عن طريق الاقتراض الداخلي من حسابات أخرى، قالت السيدة برتيني إن الأمانة العامة تتفهم قلق العديد من الوفود التي أثارت هذه المسألة، وهي لا ترغب في اللجوء إلى هذه الوسيلة لكنها

لا تملك غالبا خيارات أخرى تمكنها من أن تواصل تنفيذ البرامج. ويصدق هذا القول تحديدا على المحكمة الجنائية لرواندا التي كانت ستتوقف لو لم يتم اللجوء للاقتراض الداخلي.

٧٤ - وقالت وكيلة الأمين العام فيما يتعلق بمسألة التوازن الحرج بين الاشتراكات والتبرعات التي أثارها الوفد الياباني إنها واعية بالمشكلة ولا تجهل كون زيادة الاشتراكات قد تؤثر تأثيرا كبيرا في التبرعات. بيد أن على الجمعية العامة أن تبت أحيانا في أمر ما باذلة كل جهد من أجل اتخاذ أنسب قرار ممكن.

٧٥ - وردا على ما عبر عنه الوفد الباكستاني من قلق حيال الممارسة المتمثلة في اللجوء إلى اللجنة الاستشارية من أجل الحصول على إذن بالالتزام بمبالغ لإنفاقها على برامج استعجالية دون الرجوع إلى اللجنة الخامسة، قالت السيدة برتيني إن هذا الإجراء ليس جديدا، بل إن الجمعية العامة قد أقرته في دورتها التاسعة والأربعين،حيث يسمح للأمين العام بالالتزام بمبالغ في حدود ٥٠ مليون دولار لبدء أعمال عملية حفظ سلام جديدة في انتظار تقديم مشروع ميزانية متكامل للجنة الخامسة.

٧٦ - وأضافت، بخصوص مسألة نقل ٥٠ وظيفة التي أثارها وفد اليابان، أن الأمانة العامة تواصل جهودها من أجل الوصول إلى أفضل الحلول لتنفيذ هذا المشروع. ونظرا لكون العملية ستمتد على مدى فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، فإن الأمانة العامة ستطلع اللجنة على نتائج هذه التجربة في الوقت المناسب.

٧٧ - وأحاطت السيدة برتيني علما بالانشغال الذي عبر عنه الوفد العماني بشأن دفع اشتراكات عمان وتسجيل تلك المدفوعات، وقالت إنها ستبلغ الوفد مباشرة بالإجابة بعد التحقق.

٧٨ - وفي ختام مداخلتها، قدمت السيدة برتيني بيانا بالبلدان التي ليست عليها مستحقات تتعلق بالاشتراكات آخذة في الحسبان المدفوعات التي تمت مؤخرا. وحيث إن بولندا وزامبيا قد دفعتا كامل متأخراتهما، أصبح العدد الإجمالي للدول الأعضاء التي دفعت اشتراكاتها عن سنة ٢٠٠٤ يصل إلى ١١٣. ولكون بولندا قد دفعت اشتراكاتها في ميزانية المحكمتين الجنائيتين الدوليتين، أصبح عدد البلدان التي ليست عليها مستحقات تجاه المحكمتين ٧٩ وهذا أقل بكثير من أن يغطي نفقات المحكمتين. وأخيرا، زاد عدد البلدان التي دفعت كامل أنصبتها المقررة إلى ٢٣ بعدما دفعت أستراليا وبولندا وتترانيا كامل اشتراكاتها المقررة. وحثت السيدة برتيني جميع الدول الأعضاء التي عليها مبالغ مستحقة للمنظمة أن تبادر بدفعها.

٧٩ - **الرئيس**: قال إن اللجنة اختتمت نظرها في البند ١١٠ من جدول الأعمال.

البند ١١٤ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (A/59/263, A59/263/ADD.1, A59/263/ADD.2, A/59/357, A/59/211, A/59/264, A/59/291, A/59/446, A/59/217, A/59/222, A/59/299, A59/213, A/59/213/ADD.1, A/C.5/59/4, A/59/388, A/59/253, A/59/152, A/59/65, A/59/65/ADD.1) (تابع)

٨٠ - **السيد الأنصاري** (قطر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة تولي اهتماما كبيرا للموارد البشرية للمنظمة، معربا عن قلقه إزاء التأخر في تقديم الوثائق المتعلقة بهذا البند، مع أن مسألة الموارد البشرية ينبغي أن تدرس دراسة وافية خلال هذه الدورة. وأشار إلى أن المجموعة تطلب من الأمانة العامة أن تعالج هذه المشكلة مستقبلا وأن تضع تدابير للمساءلة كيما تتفادى تكرار وقوعها.

٨١ - وتابع قائلا إن المجموعة ترى أن على اللجنة أن تستعرض تنفيذ كافة أحكام قراري الجمعية العامة ٥٥/٢٥٨ و ٥٧/٣٠٥ .

٨٢ - وأعاد تأكيد آراء المجموعة بشأن مختلف جوانب إدارة الموارد البشرية، وشدد على ضرورة وضع نظام للتوظيف والتنسيب والترقية يكون شاملا ونزيها وشفافا، والحرص على مراعاة التوزيع الجغرافي العادل، وإشراك الموظفين على نحو أوثق في تنفيذ برنامج الإصلاح، وتحسين علاقة الإدارة بالموظفين، وإنشاء وتطبيق نظام مساءلة ملائم، وكفالة مراعاة التمثيل المتكافئ ما بين الجنسين لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل سعيا لضمان تمثيل النساء من البلدان النامية في أعلى الرتب الإدارية، وضمان تمثيل البلدان النامية تمثيلا كافيا في الرتب الوظيفية العليا، وكفالة أن تكون إقامة العدل موثوقة وشفافة وفعالة، ووضع نظام عادل وجيد الإدارة لتنقل الموظفين يكون قائما على معايير واضحة، ومعالجة معدل الشواغر المرتفع في بعض مراكز العمل.

٨٣ - وقال إن المجموعة تعتقد أن من الضروري تقييم أثر برنامج الإصلاح بعد انقضاء أربع سنوات على بدء العمل به ومعرفة ما إن كان قد حقق النتائج المرجوة منه وساهم في بلوغ الأهداف التي حددتها الجمعية العامة. وأوضح، بهذا الخصوص، أن المجموعة تتطلع باهتمام إلى مناقشة مسألة إقامة العدل التي تعد عنصرا أساسيا من عناصر برنامج الإصلاح.

٨٤ - وأشار إلى أن المجموعة تأسف لكون تقرير الأمين العام عن إصلاح إدارة الموارد البشرية، كما لاحظت ذلك اللجنة الاستشارية أيضا، كان عاماً و لم يحلل بما فيه الكفاية مدى التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاح ولا المشاكل التي اعترضت ذلك والتدابير التي يزمع اتخاذها لمعالجة الموقف. وقد حال هذا الوضع إلى جانب عدم تنفيذ العديد من أحكام القرارين ٥٥/٢٥٨ و ٥٧/٣٠٥ دون التعمق في بحث المسألة.

٨٥ - وذكر أن المجموعة التي ما فتئت تؤكد ضرورة أن يقترن تفويض السلطة بنظام محكم وتحديد واضح للمسؤوليات، تلاحظ أن تقرير الأمين العام لا يتضمن معلومات عن التدابير المتخذة لهذا الغرض.

٨٦ - وأضاف أن المجموعة تشير إلى أن الجمعية العامة قد طلبت وضع نظام رصد فعال في مكتب إدارة الموارد البشرية لضمان احترام إجراءات التوظيف والتنسيب والترقية على نطاق الأمانة العامة. وتعرب المجموعة عن قلقها إزاء ملاحظة اللجنة الاستشارية التي مفادها أن العناية اللازمة لم تعط لوضع معايير تمكن من تقييم نوعية القرارات التي يتخذها مديرو البرامج.

٨٧ - وفيما يتعلق بسياسة تنفل الموظفين التي أدمجت في النظام الجديد لاختيار الموظفين ابتداء من ١ أيار/مايو ٢٠٠٢، يساور المجموعة القلق لكون أول الحدود المقررة للأقدمية في وظيفة ما ستحل في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ولكن العديد من المسائل لم يجر حلها بعد و لم توضع خطة استراتيجية واضحة المعالم تستند إلى مؤشرات ونقاط مرجعية وآجال زمنية. وتؤكد المجموعة في هذا الخصوص وجوب التقيد الصارم بالمبادئ الواردة في الفقرة ٤٩ من القرار ٥٧/٣٠٥ ووجوب اتخاذ تدابير وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة لكفالة ألا يستعمل التنقل كأداة تعسف ضد الموظفين وأن يتم التمييز بين التنقل داخل مركز العمل الواحد والتنقل بين مراكز العمل المختلفة وألا يضر التنقل الأفقي باستمرارية أو بنوعية الخدمات الضرورية لتنفيذ البرامج والأنشطة الصادر بها تكليف. وتعرب المجموعة عن قلقها خاصة إزاء حالة مكتب الأمم المتحدة في نيروبي الذي يفقد من الموظفين أكثر مما يستجلب.

٨٨ - وتلاحظ المجموعة بارتياح أن المهلة اللازمة لملء الشواغر قد تقلصت من ٢٧٥ يوما في سنة ١٩٩٩ إلى ١٧٥ يوما حاليا. وتأمل المجموعة أن تخفض تلك المدة إلى ١٢٠ يوما عملا بقرار الجمعية العامة ٣٠٥/٥٧. وترى المجموعة أيضا أن من اللازم تقديم معلومات عن الوقت الذي تستغرقه العملية ابتداء من اختيار المرشح وحتى تعيينه الفعلي وعن التدابير التي تتخذها الأمانة العامة في هذا الصدد.

٨٩ - وتحيط المجموعة علما باقتراح الأمين العام بناء على توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقليص المهلة اللازمة للإعلان عن الوظائف الشاغرة من ٦٠ إلى ٤٥ يوما. وتشير المجموعة إلى أن الاقتراح لا يتطرق إلا إلى جانب واحد من جوانب عملية الاختيار وأنه لن يكون له كبير أثر في تخفيض المدة الزمنية الفعلية لعملية التوظيف.

٩٠ - وتابع قائلا إنه يساور المجموعة الانشغال حيال أوجه القصور التي تتسم بها عملية التوظيف و نظام الدعم ''كالاكسي'' وبخاصة إزاء مشاكل الشفافية وتطبيق المعايير المحددة لمفاضلة المرشحين اعتمادا على هذا النظام. ويسوء المجموعة أيضا الاعتماد على مواصفات وظيفية ومعايير تقييم نمطية انتقائية ومحدودة، وتأسف لكون أجهزة الرقابة المركزية لا تشترك في التقييم النوعي للقرارات المتخذة وليس بوسعها التأكد من مدى احترام مبادئ التوزيع الجغرافي العادل والمساواة بين الجنسين.

٩١ - وتلاحظ المجموعة أن من الصعب على من يقيمون في عدد من البلدان النامية المشاركة في عملية التوظيف باستخدام الوسائل الإلكترونية. وعليه، ينبغي الاستمرار في موافاة الدول الأعضاء بإعلانات الشواغر في شكل مطبوع وفي الوقت المناسب قصد بذل أقصى جهد من أجل اجتذاب الموظفين المؤهلين من الدول النامية.

٩٢ - وتحيط المجموعة علما بالمقترحات المتعلقة بالترتيبات التعاقدية وترجو الحصول على إيضاحات بشأن انعكاسات هذه المقترحات على إمكانات الترقي الوظيفي لموظفي الأمم المتحدة وعلى مركزهم الدولي. وتتطلع المجموعة باهتمام للإحاطة بجميع وجهات النظر حول الموضوع بما فيها وجهة نظر ممثلي الموظفين.

٩٣ - وينبغي أن تُدرس بالتفصيل الانشغالات التي عبرت عنها الدول الأعضاء واللجنة الاستشارية في تقريرها A/58/396 بشأن تحويل العقود في إطار المجموعة ٣٠٠ إلى عقود في إطار المجموعة ١٠٠. كما ينبغي أيضا أن تدرس الانعكاسات المالية للمقترحات دراسة دقيقة.

٩٤ - وتؤكد المجموعة من جديد أن الهدف من إصلاح إدارة الموارد البشرية ينبغي أن يكون تحسين إنتاجية المنظمة ونوعية عملها، وينبغي ألا يؤدي إلى تقليص في عدد الموظفين أو في الميزانية أو يضر بالروح المعنوية للموظفين أو بحماسهم.

٩٥ - وتحيط المجموعة علما بتقرير الأمين العام عن توظيف الاستشاريين والمتعاقدين في الأمانة العامة وفي اللجان الإقليمية، وتعرب عن قلقها إزاء المشاكل العديدة التي أحصاها مجلس مراجعي الحسابات في هذا المجال، كما أنها تأسف لكون مكتب إدارة الموارد البشرية لم يتمكن من مراقبة تطبيق المعايير والتوجيهات التي أقرتها الجمعية العامة ولم يتأكد من أن المنظمة لا توظف إلا استشاريين في المجالات التي بها خصاص.

٩٦ - وتلاحظ المجموعة أيضا أن عددا متزايدا من المتقاعدين يعاد توظيفهم، مما ينم عن عجز في التخطيط المحكم لاستبدال الموظفين، ويعيق ضخ دم جديد في المنظمة ويحول دون تحقيقها للأهداف الخاصة بالموارد البشرية الدائمة.

٩٧ - وفي الختام، تشير المجموعة إلى البند ١١٦ من جدول الأعمال للتأكيد على الأهمية التي توليها لاستقلال لجنة الخدمة المدنية الدولية كهيئة فرعية تابعة للجمعية العامة مختصة بشروط الخدمة في منظمات النظام الموحد. وتعرب المجموعة عن عزمها المشاركة على نحو بناء في المناقشات التي ستجرى أثناء المشاورات غير الرسمية حول مختلف جوانب إدارة الموارد البشرية.

٩٨ - **السيدة أودو** (نيجيريا): تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية، فأيدت البيان الذي قدمته قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأعربت عن أسفها، شأنها شأن تلك المجموعة، لكون عدد من أحكام القرارين ٥٥/٢٥٨ و ٥٧/٣٠٥ لم يتم تنفيذه. وقالت إن مجموعة الدول الأفريقية تطلب إلى الأمانة العامة أن تتخذ على وجه الاستعجال تدابير لتسوية المسائل العالقة. وتشاطر المجموعة رأي اللجنة الاستشارية بضرورة تعزيز أحكام المساءلة عن النتائج.

٩٩ - وأوضحت أن مجموعة الدول الأفريقية تنفرد بين المجموعات الإقليمية كلها بكونها الأقل تمثيلا على مستوى مديري البرامج مع أن أفريقيا لا يعوزها الأشخاص المؤهلون. وقد أثارت المجموعة هذه المسألة تكرارا، وتود أن تعرف الإجراءات المحددة التي تنوي الأمانة العامة اتخاذها لمعالجة هذا الوضع.

١٠٠ - وأضافت أن التفاوت ملحوظ أكثر فيما يتعلق بتمثيل النساء الأفريقيات، حيث إن عددهن لم يتجاوز ٦ من أصل ٨٦ امرأة جرى توظيفهن في الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وهو ما يساوي ٧ في المائة من المجموع. ولم يكن من بين أولئك الأفريقيات إلا واحدة من الرتبة مد - ١. وتأمل المجموعة في أن يتضمن تقرير سنة ٢٠٠٥ معلومات عن التقدم المحرز في هذا الشأن، مؤكدة على أن المساواة بين الجنسين ينبغي أن تأخذ في الحسبان مبدأ التوزيع الجغرافي العادل.

١٠١ - وتعتقد المجموعة أن معدلات الشواغر، لا سيما في أفريقيا تظل مرتفعة بشكل غير مقبول. وتود معرفة التدابير التي تعتزم الأمانة العامة اتخاذها للتصدي للتقلبات الكبيرة في معدلات الشواغر في مراكز العمل الواقعة بأفريقيا.

١٠٢ - وتأسف المجموعة لكون السياسة الرامية إلى جعل التنقل شرطا من شروط الترقية والتي يمكن أن تساهم في حل هذه المشكلة لم تطبق كما ينبغي في واقع الأمر. ومثلما لاحظ ذلك مكتب خدمات الرقابة الداخلية، لم تستفد مراكز العمل التي تشهد معدلات شغور عالية من سياسة التنقل. وقد لاحظ المكتب أيضا أن الموظفين لم يستوعبوا هذه السياسة كما ينبغي، بل إنهم أحيانا ينظرون إليها على أنها عقوبة. وتؤكد المجموعة مجددا على منطوق الفقرة ٤٩ (د) من القرار ٥٧/٣٠٥ التي تنص على وجوب التمييز بوضوح بين التنقل داخل مراكز العمل. والتنقل بين مراكز العمل. وتطلب المجموعة إلى الأمانة العامة وضع خطة استراتيجية واضحة المعالم تستند إلى مؤشرات ونقاط مرجعية وأجال زمنية.

١٠٣ - وترحب المجموعة بالجهود المبذولة من أجل تدارك أوجه القصور التي يشكو منها نظام كالاكسي الذي لا يعمل كما يجب، ولكنها تؤكد أن قدرة الدول الأفريقية على الوصول إلى الموارد المعلوماتية محدودة، وتطلب إلى الأمانة العامة مواصلة توزيع إعلانات الشواغر على الدول الأعضاء في شكل مطبوع باستثناء الدول التي تطلب خلاف ذلك.

١٠٤ - وتأسف المجموعة لتدهور العلاقات بين الموظفين والإدارة نتيجة لأمور منها التطبيق الحرفي لتفويض السلطة واللجوء المحدود لأجهزة الرقابة المركزية والتطبيق الآلي للإجراءات وغياب آليات لرصد نوعية القرارات المتخذة،

مما يتعارض مع المبدإ القائم على أن إصلاح إدارة الموارد البشرية ينبغي أن يكون عملية مرنة وموضع تشاور.

١٠٥ - وتؤيد المجموعة ملاحظات اللجنة الاستشارية التي مفادها أنه رغم تخفيض متوسط المدة الزمنية اللازمة لعملية التوظيف، يبقي الزمن الفعلي الذي تستغرقه عملية التوظيف والتنسيب ٣٧٥ يوما، مما يستدعي اتخاذ إجراءات تصحيحية. وتعرب المجموعة عن دعمها القوي لموقف مجموعة الـ ٧٧ والصين حيال هذه المسألة.

١٠٦ - واختتمت كلمتها بقولها إن المجموعة درست باهتمام بالغ استنتاجات مكتب خدمات الرقابة الداخلية وملاحظاته بشأن إصلاح إدارة الموارد البشرية، وتعتزم النظر في متابعة تنفيذ تلك التوصيات خلا ل المناقشات اللاحقة.

١٠٧ - **السيد فان ديربرغ** (نيوزيلندا): تكلم نيابة أيضا عن أستراليا وكندا فأعرب عن الاهتمام الذي توليه البلدان الثلاثة لحسن إدارة الموارد البشرية للمنظمة، مؤكدا أن فعالية المنظمة تتوقف بحسب المادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة على نوعية موظفيها وأدائهم.

١٠٨ - وأضاف أن وفود البلدان الثلاثة تدعم منذ سنوات عديدة الجهود المبذولة من أجل تحديث وإصلاح إدارة الموارد البشرية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، لا سيما عن طريق النظام الموحد. وقد أيدت على وجه الخصوص القرار ٥٥/٢٥٨ الذي أقرت الجمعية العامة بموجبه مجموعة من التدابير الإصلاحية بهذا الخصوص. بيد أنه على المنظمة القيام بالكثير من الجهود الإضافية حتى يتسنى لها وضع إطار لإدارة الموارد البشرية يعترف بالكفاءة والأداء ويجزي عليهما.

١٠٩ - وتابع قائلا إن البلدان الثلاثة تعرب عن تقديرها لتقارير كل من الأمين العام ومكتب خدمات الرقابة الداخلية واللجنة الاستشارية لتأكيدها جميعا على ضرورة المضي قدما في تغيير العقليات وإعطاء الإصلاحات مزيدا من الوقت حتى تؤتي أكلها، وضرورة تعديل البرامج على ضوء التجربة المعيشة.

١١٠ - وأضاف أن المساءلة ينبغي أن تتصدر مناقشات اللجنة حيث إن تفويض السلطة يقع في صلب الإصلاحات المعتمدة قبل أربعة أعوام. وينبغي كذلك التركيز على فرص النهوض بمضامين خطط العمل في مجال الموارد البشرية وعلى الوسائل التي يستخدمها الأمين العام لكفالة مساءلة مديري البرامج عن تحقيق الأهداف التي رسموها لأنفسهم.

١١١ - وفيما يخص اختيار الموظفين، تؤيد البلدان الثلاثة الاقتراح الرامي إلى تقليص مدة تقديم الطلبات من ٦٠ إلى ٤٥ يوما، لكنها تخشى أن ذلك لن يكون كافيا لتقليص الوقت الذي تستغرقه عملية التوظيف ولن يسهم في معالجة القصور في التخطيط لاستبدال الموظفين. وترجو البلدان الثلاثة الحصول على معلومات تحدد الطريقة التي تعتزم الأمانة العامة بواسطتها تطوير نظام كالاكسي الذي لا يستجيب للتطلعات المنشودة.

١١٢ - وتستحسن البلدان الثلاثة الاقتراح الرامي إلى وضع ثلاثة أنواع من العقود بالنسبة لموظفي الأمانة العامة، ولكن قبل اتخاذ قرار، تأمل الحصول على معلومات أكثر تفصيلا عن الطريقة التي ستتكيف بها هذه العقود مع الترتيبات التعاقدية القائمة في إطار النظام الموحد ومع أعمال لجنة الخدمة المدنية الدولية، وعن التدابير الانتقالية المزمعة.

١١٣ - وتؤيد البلدان الثلاثة مقترحات الأمين العام بشأن خلق مزيد من فرص الترقي من فئة الخدمات العامة إلى الفئة الفنية.

١١٤ - ولئن كان التوزيع الجغرافي للموظفين يتحسن باستمرار والحالة العامة مرضية، فإن على الأمانة العامة أن تنظم حملات توظيف وأن تساعد الدول الأعضاء الضعيفة

التمثيل، دونما مساس بإجراءات الامتحان التنافسي أو بتطبيق مبدأ الاعتراف بالكفاءة.

١١٥ - وأشار إلى أن الحالة لا تبعث على الارتياح فيما يخص تمثيل النساء في الفئة الفنية والوظائف العليا، بل إن التقدم بطيء على سبيل بلوغ هدف المساواة بين الجنسين. وترى البلدان الثلاثة أن على الأمين العام أن يضاعف الجهد من أجل تعيين مزيد من النساء في وظائف عليا. وستتقدم البلدان الثلاثة بمقترحات محددة في هذا الشأن أثناء المشاورات غير الرسمية.

١١٦ - ويعد الافتقار إلى أطر شابة مصدر انشغال أيضا، إذ يعكس أن عملية اختيار الموظفين تركز على الخبرة بدلا من الكفاءة، مما يستدعى تقييم فئة الوظائف الشاغرة من أجل خلق مزيد من الوظائف في الرتبتين ف - ٢ و ف - ٣. كما يجب أن تسمح معايير الاختيار بتقييم قدرات المرشحين تقييما فعليا.

١١٧ - وأردف قائلا إن البلدان الثلاثة ترى أن تقرير الأمين العام عن المركز التعاقدي لموظفي بعثات حفظ السلام مفيد، حيث مكّن من فهم ضرورة اجتذاب الموظفين والاحتفاظ بهم لفترة تفوق أربع سنوات. كما مكّن من فهم التفاوت في شروط الخدمة والأسباب التي تحدو بالأمانة العامة إلى تطبيق أحكام المجموعة ١٠٠ على موظفي بعثات حفظ السلام.

١١٨ - وتحيط البلدان الثلاثة علما بتحفظات اللجنة الاستشارية على الحل المقترح الذي ترى أنه لن يضع حدا للتفاوت بين موظفي الأمانة العامة وموظفي الصناديق والبرامج، وتتساءل عن استصواب إنشاء مركز تعاقدي خاص بموظفي بعثات حفظ السلام. ونظرا لتزايد المهام المعقدة التي يشترك فيها موظفو البرامج والصناديق، يخشى أن تزيد هذه المشكلة تفاقما.

١١٩ - وينبغي أن تبحث اللجنة خلال المشاورات غير الرسمية عن بدائل من أجل حل هذه المشكلة حلا شاملا يستجيب لاحتياجات بعثات حفظ السلام ويكفل المعاملة المنصفة لجميع الموظفين، ويكون من السهل إعماله. كما ينبغي أن تحصل اللجنة على معلومات أدق عن الانعكاسات المالية لمختلف الحلول الممكنة.

١٢٠ - **السيد المنصور** (الكويت): أيد البيان الذي قدمته قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن بلاده تولى أقصى اهتمامها لإصلاح إدارة الموارد البشرية. كما أيد موقف الأمين العام الذي عبر عنه في تقريره A/59/263 بقوله إن الأمم المتحدة لن تتمكن من رفع التحديات الراهنة إلا من خلال توفر موظفين مقتدرين وأكفاء. وأيد السيد المنصور عملية الإصلاح الرامية إلى تعزيز قدرات الموظفين وفاعليتهم، مما سيمكن المنظمة من تقديم أفضل الخدمات للدول الأعضاء.

١٢١ - ومضى يقول إن وفد الكويت يشيد بالعمل الذي أنجزه موظفو الأمم المتحدة، لا سيما أولئك الذين يعملون في ظروف قاسية، وأحيانا يجازفون بحياتهم في سبيل عملهم. ويرحب الوفد بأهم النتائج المحرزة المذكورة في الفقرة ١٢ من تقرير الأمين العام ويعرب عن تأييده الكامل للجهود التي يبذلها الأمين العام. بيد أن الوفد يشاطر قلق اللجنة الاستشارية التي ترى أن التقرير عام جدا ولا يحلل بما يكفي مدى التقدم المحرز على طريق تنفيذ الإصلاح ولا المشاكل التي تعترض السبيل والتدابير المزمع اتخاذها للتغلب عليها.

١٢٢ - وأضاف أن الكويت تولي اهتماما خاصا للتمثيل الجغرافي العادل وأنها ترحب بالجهود المبذولة وتلاحظ التقدم المحرز خلال السنوات العشر الأخيرة، إذ تراجعت نسبة الدول غير الممثلة من ١٥,٢ في المائة سنة ١٩٩٤، إلى ٧,٨ في المائة سنة ٢٠٠٤، وتراجعت نسبة الدول الممثلة تمثيلا

ناقصا من ١٣,٦ في المائة إلى ٥,٢ في المائة خلال نفس الفترة. وحث الأمانة العامة على بذل مزيد من الجهد من أجل تقليص هذه الأرقام من خلال انتهاج سياسة توظيف نشطة لصالح تلك البلدان. واختتم بقوله إن الوفد الكويتي يعرب عن سعادته لكون بلاده ممثلة بأحد مواطنيها على مستوى الفئات الوظيفية العليا، مؤكدا أن هذه الوظائف ينبغي ألا تكون حكرا على قلة من الدول.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠